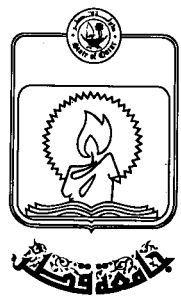

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العـــدد الثانـــي والعشـــرون

١٤٢٠ هـــ - ١٩٩٩ م

إتجاهات ممثلي تنظيمات المجتمع المدني في الأردن نحو الوحدة العربية في ضوء بعض المتغيرات

د. غازي الصوا

أ. خالد سليمان

الجامعة الأردنية

اتجاهات ممثلي تنظيمات المجتمع المدني في الأردن نحو الوحدة العربية في ضوء بعض المتغيرات

د. غازي الصوا
أ. خالد سليمان
الجامعة الأردنية

المقدمـــة :

شرّعت حرب الخليج الثانية الأبواب على مصراعيها لتصاعد حدة المقولات اليائسة أو المغرضة التي تذهب إلى الجزم بأفول الفكرة القومية العربية، وتهافت طروحاتها، واندحار التيارات والتنظيمات المعبّرة عنها (Ajami 1997) . غير أن تلك الفكرة التي تكاد تتماهى مع تطلعات التوحد والنهوض العربي، كانت وما انفكت - كما يؤكد مفكرون عديدون - تضرب بأساساتها في أعماق الوعي والوجدان العربي، وذلك على الرغم من تواصل مسلسل الإحباطات والانكسارات العربية، وترسّخ الواقع القطري المعمّق للتجزئة في الوطن العربي (زريق ١٩٩٤).

وفي الوقت الذي تزخر فيه الساحة السياسية والفكرية العربية بقدر وافر من الإسهامات التنظيرية النوعية التي تنحاز لواحد من الاتجاهين المشار إليهما، فإنها تشكو من ندرة حقيقية في الدراسات الميدانية التي تحاول استكشاف مدى انتشار دعاوي هذين الاتجاهين، وتلمّس تأثيراتهما في أوساط الفئات الاجتماعية العربية المختلفة، ورصد اتجاهات تلك الفئات ومواقفها نحو القضايا القومية والوحدوية، بصورة عامة. أما الدراسات الميدانية القليلة الموجودة بهذا الشأن (إبراهيم ١٩٨٠؛ نصار ١٩٨٤؛ بشوش

١٩٨٥؛ الحناشي ١٩٨٩)؛ فقد أجريت في معظمها قبل اشتعال فتيل الأزمة الخليجية، وقبل أن تعصف بالمسرح الدولي جملة من الانعطافات الكوبرنيكية الطابع من قبيل: تصدع الاتحاد السوفييتي وتهاويه، وتربّع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش النظام العالمي الجديد متقنعة خلف ستار ما يُعرف بالعولمة، والشروع العربي العلني بالتفاوض مع إسرائيل لحل الصراع المحتدم منذ عقود.

أما دراسة (بني هاني والشريدة ١٩٩٢) التي أجريت في أعقاب معظم تلك التحولات؛ فإنها لم تحفل بالاستفسار عن المتغيرات والعوامل الديموغرافية والاجتماعية التي قد تكون مسؤولة - إلى حد كبير - عن تشكيل بنية آراء مبحوثيها تجاه قضية الوحدة العربية، مما أفقد تلك الدراسة قدراً كبيراً من أهميتها. وذلك كان شأن بقية الدراسات المشار إليها باستثناء دراسة (إبراهيم ١٩٨٠) التي حاولت إيلاء مثل تلك المتغيرات بعض عنايتها، إلا أنها لم توفق إلا في الإحاطة بعدد محدود للغاية من تلك المتغيرات. ويأتي إهمال تلك الدراسات للبحث في المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية لمبحوثيها متعارضاً مع الدور المحوري الكبير الذي تؤديه تلك المتغيرات، ليس على صعيد الإسهام في تحديد اتجاهاتهم فحسب؛ وإنما على صعيد مساعدة الباحثين في التنبؤ بالمسارات المستقبلية التي يمكن أن تختطها تلك الاتجاهات أيضاً (Himmelfarb & Eagly 1974).

ولمفهوم الاتجاه تعريفات عديدة تتباين بهذا القدر أو ذلك تبعاً لتعدد المنطلقات المنهجية والنظرية للباحثين الذين تصدوا للخوض في بحث ذلك المفهوم، إلا أن تتبع الخيط المشترك الذي ينتظم معظم تلك التعريفات من شأنه الإفضاء إلى التعامل مع «الاتجاه» بوصفه تعبيراً عن نزعة إنسانية مكتسبة لتقييم الموضوعات بالتفضيل أو عدمه (أنسكو وسكوبلر ١٩٧٢).

ويُعد الاتجاه وفقاً للنظرية المادية الجدلية التي تستلهمها هذه الدراسة مرجعية نظرية توجه تحليلاتها أحد تجليات الوعي الاجتماعي للأفراد، الذي وإن كان يأتي انعكاساً لواقعهم الاجتماعي، إلا أنه يمتلك القدرة على التأثير في بنية ذلك الواقع ومعطياته تحت مظلة علاقة ذات طابع جدلي، مما يشير بصورة ضمنية إلى أن اتجاهات الأفراد لا تتشكل في فراغ معزول؛ وإنما تتكون ضمن حدود واقع اجتماعي معين يعايشونه، بأبعاده الذاتية والموضوعية. أي أن اتجاهات أولئك الأفراد، تأتي محصلة للتفاعل القائم بين منظومة كلية تتضمن ظروفهم الفردية، وخبراتهم المعيشية، ومستوياتهم الثقافية، وانتماءاتهم المختلفة، واحتياجاتهم، وأهدافهم ومصالحهم، وطرائق رؤيتهم واستيعابهم لما يفرزه الواقع الاجتماعي من أحداث، وما يشتمل عليه هذا الواقع من علائق، وتقاطعات، وتناقضات، في مرحلة تاريخية محددة. الأمر الذي يستوجب، من جهة أولى، الوقوف عند بعض الخصائص الذاتية المتصلة بمبحوثي الدراسة التي قد تُسهم في تشكيل اتجاهاتهم حيال قضية الوحدة العربية وما يرتبط بها من مسائل، وهذا ما سيتم تناوله في سياق استعراض نتائج الدراسة، كما يستلزم، من جهة ثانية، تصويراً لأهم ملامح الواقع الراهن الذي يمكن اعتباره فضاءً تنشأ اتجاهات مبحوثي هذه الدراسة ضمن أجوائه. وفيما يلي استعراض لأبرز ملامح ذلك الواقع:

ينتمي الأردن - محط تركيز هذه الدراسة - إلى مجموعة البلدان العربية، المشتملة على جملة من الروابط الوحدوية: الوجدانية، والموضوعية ذات الشأن، التي وجدت نفسها بفعل القوى الاستعمارية الغربية، مجزأة إلى ما يزيد على عشرين كياناً سياسياً تفصل بينهما حدود مصطنعة، وتشهد أحوالاً سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية متباينة، حتى على الصعيد الداخلي لكل منها، مما قد يُعمّق من سعة الفجوة التي أحدثت بينها، ويباعد بين توجهات أبنائها وأهدافهم.

ويتسم سكان الأقطار العربية، إلى حد ما، بتعدد أصولهم ومنابتهم، وتنوع خلفياتهم الإثنية، والدينية، والحضارية. وتنسحب هذه الوضعية على الأردن، مما يمكن أن ينعكس اختلافاً، وربما تضارباً في اتجاهات قاطنيه، وفقاً لتمايز انتماءاتهم تلك. ويمكن قول الشيء ذاته، ليس فيما يختص بالمرجعيات الجغرافية، والطبقية، والإيديولوجية، التي تتوزع سكان تلك الأقطار فحسب، وإنما فيما يتعلق، أيضاً، بأنماط شخصياتهم، وسماتهم الذاتية، وظروفهم الحياتية الخاصة (بركات ١٩٨٤).

من جهة أخرى، وبافتراض أن التشابه في الظروف والمعطيات الموضوعية، قد يفضي إلى انبعاث أنساق فكرية متقاربة، فإن من الممكن عزو جزء مهم من الطروحات القومية، التي يمكن تتبعها في المنطقة العربية، إلى الأوضاع التاريخية المشتركة التي اختبرتها المنطقة في سياق تطورها المعاصر، وما عايشته من تجارب تحررية ووحدوية. بيد أن تلك الطروحات القومية الطابع، عادة ما تواجه بالمقاومة من التشكيلات العشائرية، والقبلية، والإثنية القائمة في البلدان العربية، التي ترسّخ النزعات الانفصالية، وتشكّل عقبة جدية أمام طموحات التكامل القومي، أو حتى القطري، في العالم العربي (بركات ١٩٨٤).

ضمن ذات السياق، وفي ظل ثبوت ضآلة جدوى معظم البرامج التي طرحتها التنظيمات القومية، والشيوعية، والاشتراكية العربية، وقصور هذه التنظيمات عن أداء دور إيجابي فاعل على الساحة العربية، التي تتفاقم إشكالياتها وأزماتها في شتى المجالات، وباستيحاء التجربة الناجحة للثورة الإسلامية في إيران، فقد نشطت تيارات الإسلام السياس في منطقة الشرق الأوسط - ومن ضمنها الأردن - في السنوات الأخيرة، ونجحت في نشر أفكارها بصورة ملموسة وسط قطاعات واسعة من المواطنين في العالم الإسلامي، مما يمكن أن يلقي بظلاله على الاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة في المنطقة (Munson 1988) . إلا أن أغلبية تلك التيارات، وجدت نفسها، بحكم إيديولوجيتها السلفية ورؤاها المناهضة للواقع القائم، تدخل في مواجهات - تتفاوت حدّتها بهذا لاقدر أو

ذاك، من قطر عربي لآخر - مع السلطات الحاكمة، من جهة، وأنصار الحداثة والعلمنة، من جهة أخرى، الأمر الذي يمكن أن ينعكس، أيضاً، في تركيبة الاتجاهات التي يحملها الإنسان العربي.

ويمرّ الأردن - مثل دول كثيرة في عالم اليوم - بمرحلة انتقالية لم تتبلور ملامحها الأساسية بعد، تتشابك عبرها المعطيات الداخلية والخارجية بشكل وثيق ومعقد، الأمر الذي يكبح سيرورة تشكل اتجاهات واضحة وثابتة لدى مواطنيه. فمعاهدة السلام التي أبرمتها الحكومة الأردنية مع نظيرتها الإسرائيلية عام ١٩٩٤، بوصفها - وفق رؤية القيادة الأردنية - الخطوة الأكثر عقلانية واقتداراً على خدمة المصالح الآنية والمستقبلية للأردن؛ مهددة بالتهاوي، وذلك في ظل التعثر الذي تشهده العملية السلمية في المنطقة؛ نتيجة لتجاوزات الحكومة الإسرائيلية المستمرة، التي تكاد تطيح بعملية السلام برمّتها. إضافة إلى الضغوطات المحلية والعربية التي تمارس على الحكومة الأردنية لحملها على تجميد علاقاتها التطبيعية مع إسرائيل، تلك العلاقات التي يصفها بعضهم بالتسرع، والإسهام في إضعاف الموقف العربي وشرذمته (إسماعيل ١٩٩٥).

وتختلط السياسة بالاقتصاد هنا، فربما كان من الأهداف المركزية التي وقفت خلف اندفاع الأردن إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل؛ سعيه للحصول على مساعدات دولية تعينه على تخطي الأزمة الخانقة التي تعصف باقتصاده منذ أواخر الثمانينات، مما اضطره إلى الامتثال لترتيبات المؤسسات الاقتصادية العالمية - ممثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية - الساعية إلى إلحاق اقتصاديات مختلف دول العالم بركب الاقتصاد الرأسمالي.

وعلى الرغم من إحراز الأردن بعض المكتسبات من جراء إبرامه معاهدة الصلح مع إسرائيل، من مثل إسقاط جزء من ديونه الخارجية، واشتراكه في مشاريع قد تُسهم في النهوض باقتصاده المتعثر، إضافة إلى تحسّن صورته لدى الأوساط الأوروبية والغربية،

واتجاه علاقاته مع دول الخليج العربي نحو الإنفراج، على الرغم من ذلك كله، إلا أنه واجه - في المقابل - بعض المصاعب التي انعكست توتراً في علاقاته مع بعض الأطراف العربية والإسلامية، كما أنه لم يوفق في إقناع المعارضة الأردنية بوجاهة المبررات التي ساقها في معرض دفاعه عن تلك المعاهدة، الأمر الذي أفضى إلى تعكير صفو أجوائه الداخلية أيضاً.

أما الإجراءات الصارمة التي نفذها الأردن بالاعتماد على توجيهات المؤسسات الاقتصادية العالمية، فأسهمت - إلى حد ما - في التخفيف من حدة أزمته الاقتصادية، وتخفيض العجز في موازنته، (الفانك ١٩٩٧). إلا أنها أثارت في الوقت نفسه سخطاً شعبياً عارماً تجلى على شكل انتفاضات جماهيرية غاضبة، تمثل أبرزها في هبّة الجنوب في نيسان من عام ١٩٨٩ التي يمكن اعتبارها مدخلاً ملائماً للحديث عن الديموقراطية في الأردن. تلك الديموقراطية التي تمثل تجسيداً حياً لمفهوم الدمقرطة الدفاعية، الذي يوظفه بعض المنظرين لتفسير التكتيكات الوقائية التي تعمد الدول الريعية إلى توظيفها؛ عندما تجابه صعوبات اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ تلجأ هذه الدول إلى إقرار بعض التدابير الاحترازية ذات المظهر الليبرالي، التي تعطي انطباعاً برحابة المجال المتاح للحريات العامة، غير أنها مصوغة في حقيقتها لترسيخ مصالح الصفوة الحاكمة، وتزييف وعي الجماهير، وتثنيها عن الدعوة إلى إجراء تحولات جوهرية في البناء الاجتماعي (Robinson 1998؛ الصوا وسليمان ١٩٩٩ أ). وربما كان حال الديموقراطية في الأردن لا يختلف كثيراً عن حالها في معظم الأقطار العربية الأخرى التي تشهد أوضاعاً مأزومة بوجه عام، سواء فيما يتعلق بشؤونها الداخلية، أو فيما يتصل بعلاقاتها مع بعضها.

وبالاعتماد على ما سبق، وفي ظل غياب الحياة الديموقراطية الحقيقية، وضآلة الهامش المسموح به للتعبير، فإنه من الممكن افتراض نزوع اتجاهات بعض الأفراد في أجواء

كهذه نحو التذبذب وتدني مستوى الصدق، وربما تنحو صوب التردد أو عدم الوضوح، إن لم تتجه نحو الانتهازية والنفاق؛ طمعاً في إرضاء السلطة الحاكمة وتجنباً لنقمتها، مما يفرض ضرورة التعامل بحرص وتحفظ مع نتائج الدراسات التي تجري في أجواء كهذه.

وعلى صعيد آخر، كثر الحديث في الآونة الأخيرة عما يعرف بتنظيمات المجتمع المدني والأدوار المفصلية التي يمكن أن تنهض تلك التنظيمات بأدائها في مجال نهضة البلدان العربية وتنميتها، وتعزيز الممارسات الديموقراطية فيها. من هذا، ارتأت الدراسة - وبالاتساق مع المكانة المتنامية الشأن التي باتت تشغلها التنظيمات المدنية في الأردن - العمل على استكشاف العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المتصلة بممثلي تلك التنظيمات من جهة، واتجاهاتهم نحو قضية الوحدة العربية من جهة أخرى، بعد أن تصدى بعض الدراسات لمهمة استطلاع تلك الاتجاهات بصورة عامة (بني هاني والشريدة ١٩٩٢؛ الصوا وسليمان ١٩٩٩ ب).

وبعبارات أكثر تحديداً وتخصيصاً، تفترض هذه الدراسة أن من شأن بعض المتغيرات المتصلة بالخلفية الهيكلية للمبحوثين التأثير في اتجاهاتهم السياسية. ومن هنا ستعمل الدراسة على محاولة معرفة ما إذا كان لكل من (جنس المبحوث، وعمره، وديانته، وحالته الزواجية، وأصله الجغرافي، ومكان نشأته، ومستواه التعليمي، ومجال تخصصه الأكاديمي، ومعدل دخله، ووضعه الطبقي، ومرجعيته الفكرية، ووضعه الحزبي، ومنطلق انتمائه، وفئته التنظيمية) أثر في اختلاف اتجاهاته نحو قضية الوحدة العربية بما يتفرع عنها من أبعاد تتمثل في النقاط التالية: الإيمان بالوحدة، وفوائد قيامها، ومدعمات قيامها، ومعيقاتها، وصيغتها، وهويتها، ومراحلها، وتوقيتها، وطريقة إنجازها، والقوى القادرة على تحقيقه، والأسس الاقتصادية والسياسية الأمثل لها، إضافة إلى ارتباطها ببعض القضايا العربية، والإقليمية، والدولية.

منهجية الدراسة

حرصاً من الدراسة على الخروج بنتائج يمكن تعميمها، فقد عملت على استخراج عينة طبقية بطريقة عشوائية منتظمة من قوائم قادة الرأي المتوافرة لدى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لعام ١٩٩٨، التي تضم - فيما تضم - أسماء بمختلف الأشخاص المنتمين إلى تنظيمات المجتمع المدني المختلفة في الأردن. وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٢٤٥) فرداً يمثلون القطاعات الرئيسة المجسدة لتنظيمات المجتمع المدني، التي توزعت - وفقاً للدراسة - إلى سبعة قطاعات، هي: قطاع القيادات الحزبية، والاقتصاديون، والأكاديميون، والصحفيون والكُتّاب والفنانون، والنقابيون وأعضاء الاتحادات، والمهنيون، بالإضافة إلى كبار موظفي الدولة السابقين والحاليين وشيوخ العشائر ووجهاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين[1]، وذلك بمعدل (٣٥) فرداً لكل قطاع من هذه التنظيمات.

ولقياس اتجاهات أفراد العينة نحو قضية الوحدة العربية بما تشتمل عليه من أبعاد، وما تتصل به من مسائل، تم تصميم استبانة وإخضاعها لتحكيم نخبة من المختصين، والاسترشاد باقتراحاتهم، حتى وصلت الأداة إلى درجة مرتفعة من الثبات والترابط بين بنودها، بلغ نسبتها ٨٠٪ باستخدام معادلة ارتباط بيرسون (انظر الملحق رقم ١).

وعلى اعتبار أن الهدف الأساسي للدراسة يتمركز حول استكشاف العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو قضية الوحدة، فقد تكونت أداة الدراسة من قسمين رئيسين: اشتمل القسم الأول منهما على جملة من تلك المتغيرات المستقلة التي استهدفت الدراسة قياس تأثيرها في اتجاهات مبحوثيها. أما القسم الثاني للأداة، فقد تضمن المسائل المتصلة بقضية الوحدة، التي تعاملت معها الدراسة بوصفها متغيرات تابعة. وقد تم قياس اتجاهات مبحوثي الدراسة نحو كل من تلك المسائل المتمثلة

في: (الإيمان بالوحدة، وفوائد قيامها، وآليات دعمها، وعوامل إعاقتها، وعلاقتها ببعض القضايا العربية والإقليمية والدولية) باستخدام أنموذج ليكرت الخماسي المتدرج من أقصى مستويات الموافقة حتى أقصى درجات المعارضة. بينما تم قياس اتجاهات المبحوثين نحو كل من مسألة: (صيغة العلاقة بين البلدان العربية، وهوية الوحدة، والنظام السياسي والاقتصادي الأمثل لها، ومراحل قيامها، وتوقيتها، وأسلوب تحقيقها، والقوى القادرة على إنجازها) بترك الحرية للمبحوث لاختيار أحد البدائل من بين جملة من الاختيارات المطروحة.

واستخدمت الدراسة في تحليلها الإحصائي للبيانات التي تم جمعها الحزمة الإحصائية (SAS) بغية رصد اتجاهات مبحوثيها. وقد استخرجت التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية بهدف تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين. ولقياس دلالة الفروق في الأوساط الحسابية لاستجابات المبحوثين ممن ينتمون إلى جماعات تنقسم إلى مستويين فقط، تم استخدام اختبار ت (T. Test) للدلالة الإحصائية. ومن أجل معرفة ما إذا كان هناك فروق في متوسطات استجابات جماعات المبحوثين التي تتألف من ثلاثة مستويات فأكثر، وتحديد المستويات أو الفئات التي تميل أعلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية لصالحها، عمدت الدراسة إلى استخدام طريقة (Dunn) أو (Bonferroni) للمقارنات المتعددة بين الأوساط الحسابية (Multiple Commparisons among Means) [٢]. وعليه، ستتحدد طريقة تصميم جداول الدراسة وفقاً لنوع اختبار القياس الذي تم توظيفه.

النتائج والمناقشة

في معرض استعراض نتائج الدراسة، ينبغي التنويه إلى أن أسلوب العرض لتلك النتائج قد أملته طبيعة أهداف الدراسة ذاتها، التي انصب تركيزها - في المقام الأول - على محاولة استكشاف الأوجه المختلفة للعلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية

والاجتماعية المتصلة بالمبحوثين من جانب، والاتجاهات التي يحملونها نحو قضية الوحدة العربية من جانب آخر، وذلك في ضوء الندرة الحقيقية في الدراسات العربية التي حاولت التركيز على تجلية أبعاد تلك العلاقة بطريقة إمبيريقية، ما استدعى إسهاب الدراسة وتفصيلها في تتبع مظاهر تلك العلاقة وتوضيح دلالاتها.

وقبل الشروع في استعراض تلك النتائج ومناقشتها، التي تعبر عن استجابات ممثلي تنظيمات المجتمع المدني قيد الدراسة لأداتها، لابد من توضيح الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأولئك المبحوثين، وإظهار نسب توزيعهم تبعاً لتلك الخصائص، لما في ذلك من أهمية في تقدير قيمة النتائج ودلالاتها.

التوزيعات النسبية لخصائص المبحوثين:

باستقراء البيانات المعطاة في الجدول (١)، يتبين أن الذكور يستأثرون بالحيز الأعظم من الوجود في نطاق تنظيمات المجتمع المدني (٢ر٩٠٪)، قياساً رلى الهامش الضئيل الذي تشغله الإناث (٨ر٩٪). وهذا يعكس ذكورية المجتمع الأردني، واختلال معايير توزيع القوة فيه لصالح الذكور بشكل واضح، على الرغم من أن الإناث يشكلن قرابة نصف المجتمع على الصعيد العددي (دائرة الإحصاءات العام ١٩٩٧).

أما فيما يتعلق بأعمار أفراد العينة؛ فإن أغلبيتهم العظمى تتجاوز سن الثلاثين (٨ر٩١٪)، في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة الذين تقل أعمارهم عن ذلك السن عن (٢ر٨٪). وربما يمكن تفسير هذا في ضوء ما يستدعيه الانخراط الفاعل في تنظيمات المجتمع المدني من مستويات ثقافية وخبراتية متقدمة نوعاً ما، مما يقتضي عادة قضاء أعوام طويلة في التحصيل والإنجاز، إلا أن ذلك التفسير لا يحول دون القول إن هناك نوعاً من التهميش الذي يعانيه أفراد فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين، على الرغم من أنهم يشكلون حوالي (٨٠٪) من سكان الأردن (Sawa 1999).

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية (*)

المتغير	النسبة المئوية	المتغير	النسبة المئوية
الجنس		الفئة التنظيمية	
انثى	9.8	التنظيمات الحزبية	14.3
ذكر	90.2	التنظيمات الاقتصادية	14.3
الفئات العمرية		الاتحادات والنقابات	14.3
اقل من 30 سنة	8.2	التنظيمات المهنية	14.3
30-44 سنة	41.2	التنظيمات الثقافية	14.3
45 سنة فما فوق	50.6	التنظيمات الأكاديمية	14.3
الديانة		التنظيمات السياسية	14.3
مسلم	86.5	المرجعية الفكرية	
مسحي	13.5	دينية	26.1
الحالة الزواجية		ليبرالية	9
متزوج	81.6	قومية عربية	26.9
غير متزوج	18.4	وطنية وسطية	18.4
الخلفية المكانية للنشاة		اشتراكية	5.7
مدينة	70.6	شيوعية	3.3
قرية	25.7	قومية اشتراكية	2.9
بادية	0.8	قومية دينية	2.9
مخيم	2.9	قومية وطنية	4.8
الأصل الجغرافي		الانتماء الحزبي	
شرقي نهر الأردن	67.8	منتم	24.1
غربي نهر الأردن	32.2	غير منتم	75.9
الدخل الشهري بالدينار الأردني		الاتجاه الحزبي	
اقل من 500 دينار	35.5	غير منتمى	75.9
500-999 دينارا	35.5	إسلامي	4.5
1000-4999 دينارا	29.8	قومى عربى	5.3
5000 فأكثر	3.3	وطنى وسطى	6.5
الوضع الطبقى		اشتراكي	2.4
مرتفع	10.6	شيوعي	2.4
متوسط	85.3	قومى وطنى	1.3
منخفض	4.1	قومى اشتراكى	1.7
المستوى التعليمي		قاعدة الانتماء	
ثانوى	6.9	قطرية	9.8
دبلوم متوسط	6.9	قومية عربية	36.7
بكالوريوس	50.6	دينية	20.8
دبلوم عال أو ماجستير	16.7	إنسانية	19.2
التخصص الأكاديمي		قومية دينية	4.5
علوم اجتماعية أو إنسانية	55.9	إنسانية قومية	2.9
علوم طبيعية أو تطبيقية	44.1	قومية قطرية	4.9
		إنسانية قومية قطرية	0.4
		إنسانية دينية قومية قطرية	0.8

(*) حجم العينة الكلي = ٢٤٥، ونسبة الاستجابة الكلية = ١٠٠٪

وتظهر البيانات أن معظم أفراد العينة هم من المسلمين (٨٦ر٥٪). أما المسيحيون، فعلى الرغم من أنهم لا يمثلون أكثر من (٣٪) من مجموع سكان الأردن، إلا أنهم يتمثلون في عينة الدراسة بمعدل مرتفع نسبيا (١٣ر٥٪)، وهذا يكشف عن اختلال آخر في بنية توزيع القوة في المجتمع، ويطرح ضرورة إعادة النظر في التوازنات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وفق سياسات أكثر عدالة ومراعاة لطبيعة التركيبة السكانية. إلا أن من الممكن تفسير النسبة المرتفعة للمسيحيين ضمن عينة الدراسة بوصفهم يشكلون أقلية دينية في مجتمع تسوده أغلبية مسلمة، مما يحثهم على بذل جهود مضاعفة من أجل التفوق وإثبات الذات. وربما يمكن تفسير تلك النسبة المرتفعة باستذكار الدور الفاعل والمبكر الذي لعبته الإرساليات التبشيرية المسيحية في إشاعة العلم والثقافة بين صفوف المسيحيين، وإعدادهم لتقلد أرفع المواقع في شتى الحقول، ذلك الدور الذي واصلت الدوائر الغربية الاضطلاع بأدائه لاحقاً تحت مسميات مغايرة. وربما تجد تلك النسبة تعليلاً لها، أيضاً، في ضوء التحالف الراسخ الذي توطدت أركانه بين الأقليات الدينية والإثنية في الأردن من جانب، والنظام الحاكم من جانب آخر.

وتشير بيانات الجدول نفسه إلى أن نسبة المتزوجين من أفراد العينة قد بلغت (٨١ر٦٪)، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين منهم (١٨ر٤٪). ويبدو هذا منطقياً في ضوء الارتفاع النسبي في معدل أعمار أفراد العينة. وتظهر البينات أيضاً توزّع الخلفيات المكانية لنشأة أفراد العينة إلى أربع خلفيات: مدينة بنسبة (٧٠ر٦٪)، وقرية بنسبة (٢٥ر٧٪)، وبادية بنسبة (٠ر٨٪)، ومخيم بنسبة (٢ر٩٪). وتنسجم هذه النسب - إلى حد ما - مع حقيقة مفادها أن أكثر من (٨٠٪) من سكان الأردن يتركزون في المدن (Sawa 1999)، بيد أنها قد تعبر في الوقت ذاته عن اختلال في توزيعة السكان، وتمتع المدينة بمكانة متميزة متصدرة على حساب الريف، والبادية، والمخيم.

وترجع الأصول الجغرافية لما نسبته (٨ر٦٧٪) من أفراد عينة الدراسة إلى شرق نهر الأردن، بينما ترتد أصول بقية أفراد العينة الذين تبلغ نسبتهم (٢ر٣٢٪) إلى غرب النهر، وهذا يقود إلى طرح قضية عدالة توزيع القوة في المجتمع الأردني مرة أخرى، إذ لا تتلاءم نسبة تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني في تنظيمات المجتمع المدني مع نسبة وجودهم السكاني في المملكة، التي لا يقل متوسطها في أقل التقديرات عن نصف إجمالي السكان[٣].

وتعرض بيانات الجدول انقسام معدلات الدخول الشهرية للمستجيبين إلى أربع فئات: أقل من ٥٠٠ دينار أردني بنسبة (٥ر٣٥٪)، من ٥٠٠ - ٩٩٩ ديناراً بنسبة (٤ر٣١٪)، من ١٠٠٠ - ٤٩٩٩ ديناراً بنسبة (٨ر٢٩٪)، ٥٠٠٠ دينار فأكثر بنسبة (٣ر٣٪). وتبدو هذه الفئات منسجمة مع توزيع أفراد العينة إلى قطاعات وظيفية مختلفة تتباين معدلات الدخل فيها. غير أن نسبة الذين تقل دخولهم عن ٥٠٠ دينار نسبة مرتفعة إلى حد ما، بشكل لا يتلاءم مع مكاناتهم المعنوية في المجتمع.

ويتبين أيضاً أن أغلبية المستجيبين(٣ر٨٥٪) يصنفون أنفسهم ضمن مستوى طبقي متوسط، أما البقية فيدرجون أنفسهم إما ضمن مستوى مرتفع (٦ر١٠٪)، أو ضمن مستوى منخفض (١ر٤٪). وربما كان ارتفاع نسبة الذين يدرجون أنفسهم ضمن المستوى الطبقي المتوسط عائداً إلى الرغبة في الظهور بمظهر المتواضع، وقد يعود إلى ضبابية مفهوم الطبقة الوسطى وهلاميته، إذ يفتقر المفهوم إلى التحديد الدقيق، ويضم في ثناياه قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتفاوت فيما بينها تفاوتاً واضحاً، ليس فيما يتعلق بمعدلات الدخل فحسب؛ وإنما فيما يتصل، أيضاً، بمستويات المعيشة، والانتماءات الاجتماعية، والسياسية، والفكرية (زكي، ١٩٩٣). وربما يرجع ارتفاع تلك النسبة، أيضاً، إلى ضخامة الميزانية التي تكفل للإنسان الحياة في مستوى معيشي رفيع؛ يبرر له تصنيف ذاته ضمن وضع طبقي مرتفع. أما النسبة المرتبطة بأولئك الذين

يعدون أنفسهم في مستوى طبقي مرتفع، فيمكن تفسيرها في ضوء المكانة الاقتصادية والاجتماعية الرفيعة لبعض المستجيبين. وفي المقابل، ربما يفضي الدخل المنخفض نسبياً لبعض المبحوثين إلى تصنيفهم أنفسهم ضمن وضعية طبقية منخفضة.

وينقسم المستجيبون إلى ستة مستويات تعليمية: الثانوية بنسبة (٩ر٦٪)، والنسبة السابقة ذاتها لمستوى الدبلوم المتوسط؛ أما مستوى البكالوريوس؛ فقد تصدر الحاصلون عليه المستويات كافية، بنسبة (٦ر٥٠٪). وبلغت نسبة الحاصلين على الدبلوم العالي أو الماجستير (٧ر١٦٪)، بينما شغل حملة درجة الدكتوراه ما نسبته (٩ر١٨٪) من أفراد العينة. وتعكس هذه النسب العلاقة الإيجابية بين المستوى التعليمي والانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني؛ فالتعليم شرط أساسي - إلى حد ما، وإن لم يكن كافياً بالضرورة - للانخراط في تلك التنظيمات. أما وجود عدد من ذوي المستويات التعليمية المتدنية ضمن أفراد عينة الدراسة؛ فقد يفسر بالرجوع إلى اشتمال تلك العينة على بعض الفئات التي لا يتحتم على أفرادها الحصول على مستويات تعليمية عليا، مثل: شيوخ العشائر، ووجهاء المخيمات، وأعضاء بعض الاتحادات والنقابات.

وتنحصر التخصصات الأكاديمية للمستجيبين ضمن قطاعين رئيسين: قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة (٩ر٥٥٪)، وقطاع العلوم الطبيعية والتطبيقية بنسبة (١ر٤٤٪). وربما يتفوق نسبة المنتمين إلى تخصصات اجتماعية وإنسانية إلى طبيعة تركيبة تنظيمات المجتمع المدني، التي يغلب عليها الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، والسياسية، والحقوقية، والاقتصادية، والثقافية.

وتتعدد المرجعيات الفكرية التي يلتزم بها المبحوثون وفقاً لاستجاباتهم أنفسهم؛ فتحتمل المرجعيتان: القومية والدينية مكانة متقدمة في قائمة تلك المرجعيات، إذ تشغل المرجعية القومية ما نسبته (٩ر٢٦٪) من المستجيبين، تعقبها المرجعية الدينية بنسبة

(١ر٢٦٪)؛ أما المرجعية الوطنية الوسطية، فتمثل المستند الفكري لما نسبته (٤ر١٨٪) من المستجيبين، وتعبر تلك المرجعية عن اتجاه يميل في خطوطه العامة إلى التركيز على الهوية والشخصية الوطنية الأردنية، والقضايا الداخلية الراهنة، كما يميل إلى دعم النظام الحاكم بشدة، ويطرح نفسه مدافعاً قوياً عن برامج ذلك النظام وسياساته (الحمارنة ١٩٩٥). ويأتي أنصار المرجعية الليبرالية تالياً بنسبة (٩٪) من المستجيبين؛ ويقصد بالليبرالية عموماً، ذلك الاتجاه الذي يعلي من شأن الفرد في مقابل الجماعة، الأمر الذي يتبلور عبر المناداة بإطلاق حريته في شتى الحقول (زكي ١٩٩٣). ثم يأتي أولئك الذين يتمثلون المرجعية الاشتراكية، ليشغلوا نسبة بسيطة من المستجيبين تبذلغ (٧ر٥٪)، يعقبهم الذين يدمجون بين المرجعيتين: القومية والوطنية بنسبة (٨ر٤٪). أما الذين يجمعون بين المرجعيتين: القومية والدينية، وأولئك الذين يتبنون المرجعيتين: القومية والاشتراكية معا" فيشغلون ما نسبته (٨ر٥٪) من أفراد العينة بمعدل (٩ر٢٪) لكل من الفئتين.

وباستعراض البيانات المتصلة بالمرجعيات الفكرية للمستجيبين، يتبين أن القومية منها بتجلياتها المختلفة، تمثل المرجعية التي تشغل النسبة الأكثر ارتفاعاً من جملة المستجيبين (٥ر٣٧٪). وربما كانت هذه النسبة تُعد مؤشراً على غلبة الحس القومي لدى قطاع لا بأس به من أعضاء تنظيمات المجتمع المدني في الأردن. أما حلول المرجعية الدينية في المرتبة الثانية؛ فربما كان أحد انعكاسات الدور الكبير والفاعل الذي تلعبه التيارات الإسلامية في الأردن في شتى الميادين (مركز الدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧). وربما تعبر النسبة التي لا يمكن تجاهلها من أتباع المرجعية الوطنية الوسطية (٤ر١٨٪) عن نجاح الدولة القطرية في إفراد تيار مهم يدافع عن شرعية وجودها، كما قد تعبر عن نزعة بعض المستجيبين لتأكيد ولائهم للنظام الحاكم، إما بحكم مواقعهم الرسمية، أو انتماءاتهم الفكرية، أو ارتهان مصالحهم بدعم النظام. ويمكن أن يعزي انخفاض نسبة المستجيبين

الذين يتبنون المرجعيتين: الاشتراكية والشيوعية إلى العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية، وربما كان من أبرزها تداعيات انهيار المنظومة الاشتراكية التي لفتت الأنظار بوضوح إلى خيالية كثير من الشعارات الاشتراكية والشيوعية وصعوبة تحقيقها. أما نزوع بعض المستجيبين لتبني مرجعيات تحاول الدمج بين أكثر من اتجاه - الاتجاه القومي من بينها - ، فربما جاء تعبيراً عن رؤية توفيقية تحاول تجنب الظهور بمظهر مناهض للتوجه القومي.

وتظهر البيانات الفرق الواضح بين نسبة المستجيبين الذين ينتمون للأحزاف الأردنية العاملة على الساحة الأردنية (١ر٢٤٪)، وأولئك الذين لا ينتمون إلى أي من تلك الأحزاب (٩ر٧٥٪)، وبالرغم من ذلك الفرق، إلا أن نسبة المنتمين إلى الأحزاب من ممثلي تنظيمات المجتمع المدني قيد الدراسة تبقى نسبة عالية، بالقياس لما أظهرته نتائج أحد الاستطلاعات، التي أشارت إلى أن نسبة الأردنيين الذين ينتمون إلى أحزاب لا تتجاوز (٢٪) من مجموع الناخبين في الأردن (مركز الدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧). ولعل ارتفاع نسبة المنتمين إلى الأحزاب الأردنية ضمن عينة الدراسة، عائد إلى اشتمال تلك العينة على فئة القيادات الحزبية، إضافة إلى العديد من الفئات التي لا يستبعد ميلها للانخراط في العمل الحزبي. وعلى أية حال، يمكن عزو إحجام معظم المستجيبين عن الانضمام إلى الأحزاب الأردنية القائمة؛ إلى الأزمة الحقيقية التي تعاني منها غالبية تلك الأحزاب (الحمارنة ١٩٩٥).

أما فيما يتعلق بالاتجاهات الحزبية لأفراد العينة الذين ينتمون إلى أحزاب أردنية، فتشير البيانات إلى أن الاتجاه الوطني الوسطي هو الاتجاه الأكثر ظهوراً بنسبة (٥ر٦٪) من إجمالي عينة الدراسة، يليه الاتجاه القومي الذي تبلغ نسبة المنضوين تحت لوائه (٣ر٥٪)، أما الاتجاه الإسلامي؛ فيحل ثالثاً بنسبة (٥ر٤٪)، يعقبه كل من الاتجاه الاشتراكي والشيوعي بنسبة (٤ر٢٪) لكل منهما، ولا تبلغ نسبة المنتمين إلى أحزاب

ذات توجه قومي اشتراكي إلا (٧ر١٪)، بينما لا يقل عن هذه النسبة إلا الاتجاه القومي الوطني الذي لا تزيد نسبة المنتمين إليه على (٣ر١٪).

ويبدو أنه من الصعب التعليق على هذه النتيجة؛ نظراً لضآلة النسب التي قد لا تعبر عن الواقع بصورة دقيقة، إلا أنه يمكن القول: إن حلول الاتجاهات الوطنية، فالقومية، فالإسلامية في مقدمة الاتجاهات التي ينتمي إليها المستجيبون الحزبيون، ربما يعبر - إلى حد ما - عن الحيز الذي باتت تشغله تلك الاتجاهات على الساحة الأردنية.

أما القواعد التي ينطلق منها ممثلو تنظيمات المجتع المدني قيد الدراسة في تصنيف أنفسهم على صعيد الانتماء؛ فتنقسم إلى تسع قواعد، تتقدمها القاعدة القومية بنسبة (٧ر٣٦٪)، تليها القاعدة الدينية بنسبة (٨ر٢٠٪)، فالقاعدة الإنسانية بنسبة (٢ر١٩٪)، ومن ثم القاعدة القطرية بنسبة (٨ر٩٪). أما القاعدة القومية القطرية؛ فينطلق منها (٩ر٤٪) من المستجيبين في تصنيف أنفسهم، تأتي بعدها القاعدة القومية الدينية بنسبة (٥ر٤٪)، تليها القاعدة القومية الإنسانية بنسبة (٩ر٢٪)، لتبقى النسبة الضئيلة المتبقية (٢ر١٪) للذين ينطلقون في تصنيف أنفسهم من معظم القواعد المشار إليها. ولربما تأتي استجابات أفراد العينة المتعلقة بمنطلقات انتمائهم لتعبر عن ميل معظمهم إلى الانضواء تحت مظلة الهوية القومية بشكل أو بآخر، إيماناً منهم بأن تلك الهوية تشكل أرضية صلبة تعزز من إحساسهم بوجودهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المستجيبين يتوزعون إلى العديد من الفئات الممثلة لتنظيمات المجتع المدني في الأردن، التي قامت الدراسة بتصنيفها تحكيماً إلى سبع فئات، هي: (التنظيمات الحزبية، والاقتصادية، والنقابية والاتحاداتية، والمهنية، والثقافية، والأكاديمية، والسياسية المشتملة على كبار موظفي الدولة وشيوخ العشائر ووجهاء المخيمات)، وذلك بنسبة (٣ر١٤٪) لكل فئة من إجمالي عينة الدراسة.

وبقراءة سريعة مختزلة للعرض الآنف ذكره، يتبين أن هناك انخفاضاً واضحاً في نسب تمثيل بعض الفئات الاجتماعية في تنظيمات المجتمع المدني في الأردن، كما هو الحال على سبيل المثال، فيما يتعلق بكل من الإناث، وسكان القرى والبوادي والمخيمات، وذوي المستويات التعليمية المتدنية، والأردنيين من أصل فلسطيني، الأمر الذي قد يكشف عن اختلالات بنيوية متجذرة في البناء الاجتماعي، تتبدى في عدم توفير الإمكانات والسبل الملائمة لانخراط بعض الفئات الاجتماعية في تنظيمات المجتمع المدني، ومن ثم حرمانها من الإسهام الفاعل في أداء أدوار مؤثرة في الحياة للمجتمع. وعليه، يقتضي الأمر إجراء مراجعة شاملة لمظاهر التهميش التي تطال شرائح اجتماعية بعينها، في مقابل الإعلاء من شأن بعض الفئات الاجتماعية الأخرى، ومأسسة الامتيازات الممنوحة لها وإتاحة الفرص أمامها لإشغال مواقع متميزة، متنفذة، وبكثافة لا تتلاءم بحال من الأحوال مع نسبة تمثيلها الديموغرافي في المجتمع، كما هو الأمر فيما يتعلق ببعض الفئات التي يمكن إدراجها ضمن الأقليات الدينية والإثنية (المسيحيين والشركس والشيشان، على سبيل المثال).

وبالرجوع إلى العرض ذاته، يتبدى جلياً ضعف الأحزاب السياسية الأردنية وهشاشتها، وعجز تلك الأحزاب عن استقطاب الأنصار إليها لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية، ليس هنا مجال الخوض فيها، ويظهر العرض، أيضاً، ميل قطاع لا بأس به من المبحوثين إلى استلهام المرجعية القومية ومرجعية فكرية رئيسة، واعتماد تلك المرجعية قاعدة لتحديد الهوية والانتماء، مما يشير إلى تغلغل الحس القومي في وجدان الإنسان الأردني بوجه عام، على الرغم من الواقع القطري المهيمن، ومن سلسلة الانكسارات المتلاحقة التي لحقت بالتوجه القومي العربي.

. وتجد الدراسة أن من المفيد القيام باستعراض سريع للنسب الإجمالية العامة التي توضح الخطوط العريضة لاتجاهات المبحوثين نحو كل من المسائل الوحدوية قيد الدراسة (انظر ملحق رقم ١). فقد عبرت الأغلبية (٨ر٨٥٪) عن إيمانها العميق بقضية الوحدة

مؤكدة المكانة الأثيرة التي تشغلها تلك القضية في أعماقها. ولقيام الوحدة وفقاً للأغلبية الساحقة (٥ر٩٥٪) فوائد عميقة من شأنها مساعدة الأمة العربية على مجابهة معظم التحديات الداخلية والخارجية التي تتهدد وجودها، وأمنها، وتقدمها. وذهب (٩ر٨٣٪) من المستجيبين إلى تأييد اعتماد بعض الآليات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية على المستوى العربي في سياق السعي إلى دعم قضية الوحدة. وتباينت استجابات المبحوثين بشأن البنود المعبرة عن معوقات قيام الوحدة تأييداً ومعارضة، لتبلغ النسبة الإجمالية لتلك الاستجابات (٩ر٦٨٪)، مع انصراف الأغلبية العظمى إلى تحميل أنظمة الحكم العربية، ومؤامرات القوى الاستعمارية الغربية، وإقحام إسرائيل على المنطقة العربية، وتغييب الديموقراطية، وتخوف الأقطار العربية الصغيرة من هيمنة الشقيقات الكبار جل مسؤولية تعويق المشروع الوحدوي العربي. ومال (٣ر٤٥٪) من المستجيبين - الذين يمثلون النسبة الأعلى - إلى تحبيذ الصيغة الفيدرالية لدولة الوحدة العربية المنشودة، وأبدى حوالي نصف المستجيبين (٨ر٤٩٪) انحيازهم لتأطير دولة الوحدة ضمن إطار إسلامي عروبي.

وارتأى ما نسبته (٧ر٣٤٪) من المبحوثين أن الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي الأمثل للدولة الوحدوية في حال قيامها. وشكلت التعددية الحزبية النظام السياسي المفضل لدى النسبة الأكثر ارتفاعاً (١ر٦٤٪) من المبحوثين. وأعرب حوالي نصف أفراد العينة (٤٩٪) عن اعتقادهم أن من الأكثر ملاءمة استهلال المسيرة الوحدوية العربية بتشكيل اتحادات إقليمية تضم أقطاراً متجاورة. وأقر (٢ر٣٠٪) من المستجيبين معقولية وإمكان قيام الوحدة العربية خلال عقدين من الزمن، وأبدى أكثر من نصف أعضاء العينة (٤ر٥٣٪) نزوعاً واضحاً لانتهاج الديموقراطية القائمة على اقتناع الجماهير العربية أسلوباً أمثل لإنجاز المشروع الوحدوي، واعتبر (٨ر٣٦٪) من المستجيبين أن تنظيمات المجتمع المدني هي الجهات الأقدر على إنجاح ذلك المشروع[٤].

المتغيرات المستقلة والاتجاهات نحو الوحدة العربية : نتائج اختبار (ت)

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج اختبار (ت) التي تظهر تأثير بعض المتغيرات المستقلة ذات الفئتين في اتجاهات المستجيبين نحو كل من المسائل الوحدوية التي اشتملت عليها الدراسة، وتشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة واحدة فقط؛ مسألة أساليب تحقيق الوحدة تعزي إلى الجنس. وتميل الفروق في تلك المتوسطات لصالح الإناث، بمعنى أن استجابات الإناث قيد الدراسة نحو تلك المسألة تختلف اختلافاً جوهرياً عن استجابات الذكور، إذ تبين أنهن جميعهن يذهبن إلى تفضيل الأساليب السلمية المعتدلة لإنجاز الوحدة، خلافاً للذكور الذين ينحاز بعضهم إلى تأييد الحلول العسكرية أو الثورية التي تتضمن أشكالاً من العنف. وقد تعزي هذه النتيجة إلى الثقافة المهيمنة التي تفرض صورة نمطية للأنثى قوامها الرقة، والوداعة، والمحافظة، والخنوع، مما قد يدفعها - تحقيقاً لتلك النبوءة - إلى تفضيل الأساليب السلمية، والنفور من العنف(غصوب ١٩٩١). وتأتي تلك النتيجة متعارضة عموماً مع ما خلصت إليه دراسة (Al-Thakeb & Joscph 1982) التي أشارت إلى أن الفئات الهامشية في المجتمع، ومن ضمنها الإناث، أكثر ميلاً للتشدد والتطرف في رؤاها الاجتماعية والسياسية. وربما يمكن تفهم ذلك التعارض في هاتين النتيجتين في ضوء انتماء مستجيبات هذه الدراسة إلى تنظيمات المجتمع المدني، التي يتمتع معظم أفرادها - في حالة الأردن - بمكانات اجتماعية رفيعة المستوى في شتى المجالات.

كما تظهر النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى لا يتجاوز (٠٥ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو كل من مسألة الإيمان بالوحدة، وهوية الوحدة، والنظام الاقتصادي الأمثل لها فقط؛ تعزى إلى متغير الديانة. إذ تبين أن المسيحيين يميلون في معظمهم إلى دعم الهوية العلمانية العربية، بعكس المسلمين الذين يبدون

جدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات البحوثين لأبعاد الوحدة العربية في ضوء بعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة / المتغيرات التابعة		الجنس		الديانة		الحالة الزواجية		الأصل الجغرافي		التخصص الأكاديمي		الانتماء الحزبي	
		انثى	ذكر	مسلم	مسيحي	متزوج	غير متزوج	شرقي نهر الأردن	غربي نهر الأردن	علوم اجتماعية أو انسانية	علوم طبيعية أو تطبيقية	منتمي	غير منتمي
الإيمان بالوحدة	العدد	24	221	212	33	200	45	166	79	137	108	59	186
	المتوسط الحسابي	4.45	4.57	4.59	4.39	4.61	4.35	4.30	4.70	4.64	4.46	4.67	4.53
	قيمة ت	0.9636-		1.6689		2.9646-		3.0798-		2.6836		1.9721	
	مستوى الدلالة	0.5080		0.0548		0.9403		0.0303		0.3209		0.1206	
فوائد الوحدة	المتوسط الحسابي	4.70	4.66	4.67	4.57	4.70	4.51	4.60	4.79	4.75	4.54	4.69	4.65
	قيمة ت	0.4740		1.0028		2.1326-		3.1890-		3.2918		0.5488	
	مستوى الدلالة	0.6794		0.2530		0.2305		0.0095		0.0052		0.4160	
اليات دعم الوحدة	المتوسط الحسابي	4.37	4.50	4.49	4.45	4.53	4.31	4.43	4.60	4.58	4.37	4.57	4.46
	قيمة ت	1.1872-		0.4268		2.7526-		2.3791-		3.1743		1.4974	
	مستوى الدلالة	0.6711		0.7015		0.2682		0.6780		0.9836		0.4663	
عوامل إعاقة الوحدة	المتوسط الحسابي	4.20	4.15	4.14	4.24	4.12	4.33	4.14	4.18	4.10	4.22	4.08	4.18
	قيمة ت	0.5008		0.9359-		2.5240		0.7073-		1.7939-		1.3940-	
	مستوى الدلالة	0.6444		0.1478		0.2948		0.3985		0.1145		0.7112	
القضايا العربية والإقليمية والدولية	المتوسط الحسابي	3.95	3.88	3.90	3.78	3.89	3.88	3.82	4.02	3.89	3.87	3.91	3.88
	قيمة ت	0.9554		1.3121		0.0152-		3.5079-		0.3064		0.4859	
	مستوى الدلالة	0.1508		0.4948		0.7393		0.0815		0.1306		0.7130	
صيغة العلاقة بين البلدان العربية	المتوسط الحسابي	3.62	3.83	3.88	3.33	3.86	3.60	3.75	3.92	3.83	3.77	3.74	3.83
	قيمة ت	0.9937-		3.5088		0.6271-		1.2589-		0.4803		0.5641-	
	مستوى الدلالة	0.9472		0.1803		0.8374		0.3842		0.6148		0.3738	
هوية الوحدة	المتوسط الحسابي	2.54	2.68	2.50	3.72	2.62	2.88	2.69	2.60	2.62	2.73	2.81	2.62
	قيمة ت	0.6139-		9.1280-		1.3441		0.5909		0.7317-		1.1546	
	مستوى الدلالة	0.6121		0.0001		0.4708		0.4881		0.0786		0.4074	
النظام السياسي للوحدة	المتوسط الحسابي	3.00	2.92	2.94	2.87	2.94	2.91	3.15	3.48	2.92	2.97	2.71	3.00
	قيمة ت	0.2153		0.2141		0.1165-		3.5654		3253-		1.2923-	
	مستوى الدلالة	0.9409		0.8639		0.4597		0.0002		0.6302		0.4396	
النظام الاقتصادي للوحدة	المتوسط الحسابي	3.20	2.87	2.90	2.93	2.86	3.11	2.90	2.91	3.00	2.78	2.94	3.03
	قيمة ت	0.9674		0.1066-		0.9285		0.0373-		1.0406		2.4362-	
	مستوى الدلالة	0.8285		0.0293		0.6151		0.2069		0.7264		0.4368	
مراحل الوحدة	المتوسط الحسابي	2.62	2.60	2.59	2.66	2.57	2.73	2.64	2.51	2.56	2.64	2.57	2.61
	قيمة ت	0.1514		0.3867-		1.4317		1.3309		0.8365-		0.3308-	
	مستوى الدلالة	0.9383		0.3666		0.3326		0.1706		0.4685		0.7043	
ثوابت الوحدة	المتوسط الحسابي	2.58	2.56	2.63	2.15	2.54	2.68	2.65	2.39	2.47	2.68	2.45	2.60
	قيمة ت	0.573		2.0082		0.7360		0.13335		1.1628-		0.6556-	
	مستوى الدلالة	0.8467		0.3686		0.0683		0.9563		0.6096		0.4528	
اساليب تحقيق الوحدة	المتوسط الحسابي	1.37	2.28	2.23	1.96	2.19	2.20	2.22	2.12	2.10	2.30	1.91	2.28
	قيمة ت	3.6883-		0.8236		0.0175		0.4183		0.8555-		1.5788-	
	مستوى الدلالة	0.0041		0.8026		0.9176		0.5329		0.1010		0.0638	
الجهة الأقدر على إنجاز الوحدة	المتوسط الحسابي	3.20	3.46	3.39	3.72	3.45	3.35	3.34	3.63	3.49	3.36	3.55	3.39
	قيمة ت	0.6396-		1.1132-		0.3558-		1.2448-		0.6401		0.6492	
	مستوى الدلالة	0.3051		0.9040		0.6591		0.2723		0.8863		0.7955	

انحيازاً واضحاً للهوية العربية الإسلامية. وقد يمكن فهم هذا الاتجاه لدى المسيحيين بالرجوع إلى البدايات التاريخية لنشوء التوجهات العلمانية في العالم العربي، تلك التوجهات التي تبنتها عناصر مسيحية على الأغلب، وغذتها جهات أجنبية عديدة كانت وما انفكت تتخذ من ورقة الأقليات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وإذكاء مشاعر التخوف لدى المسيحيين بالخضوع للأغلبية المسلمة، وفقدان الامتيازات العديدة التي يتمتعون بها في حال احتكام دولة الوحدة المنشودة إلى أسس دينية. وتوزعت استجابات معظم المسيحيين إلى تأييد النظام الرأسمالي أو الاشتراكي للدولة الوحدوية في حال قيامها، بينما لم يبد أي منهم دعمه لنظام الاقتصاد الإسلامي - في الوقت الذي أبدى المسلمون دعمهم القوي لذلك النظام - ربما اعتقاداً منهم بإمكان تضرر مصالحهم ومعاملاتهم المالية في ضوء هيمنة النظام الاقتصادي الإسلامي. وتأتي هذه الرؤية مدعمة لرؤيتهم الرافضة للهوية الإسلامية، التي تعكس قلقاً واضحاً من الإسلام؛ يغذيه وجود بعض التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي لا تكتفي باتخاذ مواقف متشددة من الأقليات غير المسلمة فحسب - كما هو الحال في مصر على سبيل المثال - وإنما تعمد أيضاً إلى تهديد الحريات العامة وتضييق الخناق عليها (علي ١٩٩٦). ويرفد ذلك القلق أيضاً بعض الجهات الغربية التي تحاول وصم الإسلام بطابع الإرهاب والتطرف والعنف.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠,٠٥) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو كل من مسألة الإيمان بالوحدة، وفوائد قيامها، والنظام السياسي الأمثل لها فقط، تعزى إلى الأصل الجغرافي. وبعبارات أكثر تحديداً، يظهر الأردنيون من غرب نهر الأردن أكثر إيماناً بقضية الوحدة العربية من أشقائهم من شرق النهر. وربما تستمد هذه النتيجة منطقيتها من هول الكارثة التي لحقت بعرب فلسطين بشكل خاص، نتيجة لاغتصاب أراضيهم وتشريد معظمهم، الأمر الذي قد يبرر تحمسهم لقيام الوحدة أكثر من أشقائهم من شرق النهر، فربما يكون من فوائد قيام تلك

الوحدة تعزيز احتمال تحرير أراضيهم المغتصبة واستعادة حقوقهم السلبية، كما أفاد المستجيبون أنفسهم. أما فيما يتعلق باتجاهات المستجيبين نحو مسألة النظام السياسي الأمثل لدولة الوحدة؛ فتأتي الفروق أيضاً لصالح العائدين لغرب النهر، إذ يتجه تأييد الأغلبية الساحقة منهم نحو نظام التعددية الحزبية، ربما إيماناً منهم بأن الديموقراطية تعد شرطاً ضرورياً لقيام الوحدة، التي قد تعيد إليهم حقوقهم كما تقدم ذكره. أما أشقاؤهم من شرق النهر، فقد يكون لطبيعة النظام الحاكم في الأردن، إضافة إلى وجود هوية وطنية متبلورة ينتمون إليها؛ دور في تفسير تأييدهم الأعلى نسبياً للنظام الملكي نظاماً أمثل لدولة الوحدة المنشودة.

وفيما يتصل بمتغير التخصص الأكاديمي، فإنه لا يلعب دوراً جوهرياً في تحديد اتجاهات المستجيبين نحو جميع المسائل الوحدوية قيد الدراسة، باستثناء مسألة فوائد قيام الوحدة العربية، إذ إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابة المبحوثين نحو تلك المسألة؛ تعزى إلى ذلك المتغير. وتميل الفروقات في المتوسطات إلى جانب ذوي التخصصات الاجتماعية أو الإنسانية. وربما يفسر هذا في ضوء ما تفرضه تلك التخصصات من تعاط مع القضايا الوحدوية والقومية بشكل عام، باعتبارها من القضايا التي قد تقع ضمن نطاق تخصصاتهم الأكاديمية، قياساً إلى ذوي التخصصات العلمية الطبيعية أو التطبيقية التي تميل بأصحابها إلى التكيز على القضايا العلمية، بعيداً عن الميادين الاجتماعية والإنسانية التي تعد قضية الوحدة أحد اهتماماتها.

أما فيما يتعلق بمتغيري الحالة الزواجية والانتماء الحزبي؛ فقد تبين أنهما لا يؤثران تأثيراً معنوياً في اختلاف متوسطات استجابات المبحوثين نحو أي من المسائل الوحدوية قيد الدراسة. وعلى الرغم من ابتعاد هذه النتيجة - في جانب منها - عن التوقعات التي تفترض اختلاف الاتجاهات السياسية للأفراد باختلاف أيديولوجيات التنظيمات التي

ينتمون إليها وبرامجها (علي وآخرون ١٩٩٧)، إلا أنها تعكس واقع الأحزاب الأردنية التي تعاني - في معظمها - من غياب الفواصل والفروق الحقيقية بين برامجها وطروحاتها السياسية (الحمارنة ١٩٩٥).

وبعد الانتهاء من توضيح العلاقة بين اتجاهات المبحوثين نحو المسائل الوحدوية التي اشتملت عليها الدراسة، وبعض المتغيرات المستقلة ثنائية الفئة، سيتم فيما يلي تحليل العلاقة بين تلك الاتجاهات من جانب، والمتغيرات المستقلة التي تزيد فئاتها على اثنتين من جانب آخر، وذلك بتتبع تلك العلاقة فيما يختص بكل مسألة من المسائل الوحدوية قيد الدراسة.

المتغيرات المستقلة والاتجاهات نحو الوحدة العربية: نتائج اختبار المقارنات المتعددة

تشير نتائج اختبار المقارنات المتعددة الواردة في الجدول رقم (٣) إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠٥ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو قضية الإيمان بالوحدة العربية، وتعزى إلى كل من متغير (الفئة التنظيمية، والعمر، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء). أما فيما يتعلق بكل من متغير (مكان النشأة، والدخل، والوضع الطبقي، والمستوى التعليمي، والاتجاه الحزبي)، فلم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات المبحوثين تعزى إليها. وتميل الفروق في المتوسطات ضمن الفئات التنظيمية إلى جانب ممثلي التنظيمات السياسية، ولصالح الأكبر سناً ضمن الفئات العمرية، ولجهة أنصار المرجعية القومية الدينية ضمن فئات المرجعيات الفكرية، وباتجاه أنصار القاعدة القومية الدينية ضمن فئات قواعد الانتماء.

وتأتي هذه النتائج لتبرز حرص ممثلي التنظيمات السياسية على إظهار إيمانهم بقضية الوحدة العربية أكثر من غيرهم، وربما جاء هذا ليعكس رغبتهم في تأكيد ولائهم لنظام الحكم في الأردن، من خلال تمثل مفردات الخطاب الذي يطرحه ذلك النظام، المتضمن تأكيد

عمق التزامه القومي، وتمسكه بمبادئ الثورة العربية الكبرى. أما انحياز الفروق لصالح فئة المستجيبين الأكبر عمراً، فربما يتفق مع حقيقة نشأة هؤلاء المستجيبين في فترة تاريخية شهدت أوج الحماس القومي، الذي تجذر في وجدانهم على ما يبدو. وحول اتجاه الفروق المتعلقة بالمرجعيات الفكرية وقواعد الانتماء لصالح أنصار التيار القومي الديني، يمكن القول: إن في هذا إشارة واضحة إلى تنامي الوعي لدى أنصار ذلك التيار بضرورة تجاوز الخلافات التي عصفت بالعلاقة بين الإسلاميين والعروبيين ردحاً طويلاً من الزمن، وتأكيد التلاحم التاريخي الحميم بين الإسلام والعروبة، الذي تجلى عبر قرون طويلة من وحدة العالم العربي تحت راية الإسلام (زيادية ١٩٨١).

وفي الوقت الذي قد لا تثير فيه النتائج الذاهبة إلى عدم تأثير كل من متغير (مكان النشأة، والدخل، والمستوى التعليمي)، في اتجاهات المستجيبين نحو مسألة الإيمان بالوحدة العربية علامات كبيرة للتساؤل - على اعتبار أن من المستبعد افتراض ارتهان مسألة كمسألة الإيمان بالوحدة بأماكن النشأة أو الدخول أو المستويات التعليمية - ، فإن النتائج التي تشير إلى غياب ذلك التأثير فيما يتصل بكل من متغيري الوضع الطبقي والاتجاه الحزبي، تدعو إلى التوقف عندها، فمن المتوقع مثلاً أن يكون أفراد الطبقة العليا أقل إيماناً بالوحدة من أفراد بقية الطبقات في المجتمع، وذلك بدافع تخوفهم من اهتزاز أوضاعهم الطبقية المتميزة إذا ما قامت الوحدة، مما يقتضي ضرورة النظر بحرص إلى تلك النتيجة، وتذكر أن الاتجاهات المعلنة للأفراد قد لا تتوافق مع اتجاهاتهم الحقيقية التي يضمرونها.

ومن المتوقع أيضاً أن تفضي الاختلافات في برامج الأحزاب المختلفة ومرجعياتها إلى تباين اتجاهات أعضائها نحو القضايا السياسية المختلفة، إلاّ أن النتائج تنفي وجود ذلك التباين، مما قد يفسر في ضوء ما سبقت الإشارة إليه من أن الأحزاب الأردنية تفتقر إلى وجود تمايزات حقيقية في برامجها (الحمارنة ١٩٩٥). وقد يفسر أيضاً بالنظر إلى طبيعة المسألة ذاتها، إذ إن من غير المحتمل وجود أحزاب أردنية تجاهر بموقف مناوئ للوحدة.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار المقارنات المتعددة لتباين الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو أبعاد الوحدة العربية في ضوء بعض المتغيرات المستقلة

مصدر التباين / المتغيرات التابعة	الفئة التنظيمية	العمر	مكان النشأة	الدخل	الوضع الطبقي	المستوى التعليمي	المرجعية الفكرية	الاتجاه الحزبي	قاعدة الانتماء
الايمان بالوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0017	0.0227	0.5060	0.3592	0.9508	0.2728	0.0001	0.5762	0.0118
توقد الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0013	0.0054	0.5624	0.5427	0.6564	0.0461	0.0001	0.6638	0.0150
آليات دعم الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0001	0.0165	0.1749	0.1092	0.2417	0.1846	0.0329	0.5622	0.0023
عوامل إعاقة الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0134	0.0586	0.7312	0.5324	0.7452	0.9626	0.5894	0.2062	0.1740
القضايا العربية والإقليمية والدولية									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.5238	0.2988	0.6270	0.1362	0.5466	0.3035	0.0001	0.1578	0.0001
صيغة العلاقة بين البلدان العربية									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0736	0.2694	0.2262	0.0007	0.0164	0.2541	0.0001	0.4275	0.0119
هوية الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0001	0.0502	0.5608	0.8639	0.0933	0.1467	0.0001	0.3123	0.1280
النظام السياسي للوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.1824	0.3144	0.3482	0.7295	0.4931	0.2498	0.0001	0.5945	0.0040
النظام الاقتصادي للوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.1540	0.1397	0.7632	0.1709	0.2660	0.8962	0.4709	0.3960	0.5575
مراحل الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0900	0.4425	0.9041	0.3688	0.2201	0.8669	0.7050	0.2174	0.9054
توقيت الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.1235	0.0987	0.0657	0.0081	0.6513	0.1106	0.0028	0.2541	0.6021
أساليب تحقيق الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.1031	0.2019	0.2239	0.0677	0.1871	0.0598	0.2588	0.9000	0.2612
الجهة الأقدر على إنجاز الوحدة									
قيمة ت	3.077	2.414	2.664	2.664	2.414	2.838	3.242	3.166	3.242
مستوى الدلالة	0.0147	0.4183	0.5539	0.0911	0.2274	0.1933	0.0144	0.6844	0.0401

وتبرز النتائج وفقاً للجدول رقم (٣) فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠٥ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة فوائد قيام الوحدة، تعزى لأعمارهم، وفئاتهم التنظيمية، ومستوياتهم التعليمية، ومرجعياتهم الفكرية، ومنطلقات انتمائهم. غير أن النتائج لم تظهر وجود فروق مماثلة بين اتجاهات أولئك المبحوثين نحو تلك المسألة، تعزى لأماكن نشأتهم، ومداخليهم، وأوضاعهم الطبقية، واتجاهاتهم الحزبية. وتميل الفروق ذات الدلالة إلى جانب فئة ممثلي الاتحادات والنقابات ضمن الفئات التنظيمية، والذين يبلغون (٤٥) عاماً فأكثر من بين الفئات العمرية المختلفة، والحاصلين على الثانوية العامة فما دونها ضمن متغير المستوى التعليمي، وأنصار الاتجاه القومي الديني ضمن الفئات المتعلقة بالمرجعيات الفكرية وقواعد الانتماء.

ويبدو أن لدى الفئات الأكبر سناً اقتناعاً راسخاً - بحكم معيشتها الطويلة للواقع العربي بكل أزماته وإشكالياته - بأن إنقاذ الوطن العربي والخروج به من النفق المظلم الذي يتخبط فيه، رهين قيام الوحدة العربية. وربما كان الاقتناع ذاته متوافراً لدى الفئات الأقل تعليماً، التي يرجح أنها الفئات الأكبر سناً أيضاً. ويمكن قول الشئ ذاته فيما يتعلق بأنصار الاتجاه القومي الديني الذين يعون تماماً - ربما أكثر من غيرهم - بالاستناد إلى طروحاتهم ومقولاتهم أن نهضة العالم العربي لن تتحقق إلا بقيام الوحدة العربية، التي تتخذ من الإسلام قاعدة متينة لها.

أما مداخيل المبحوثين، وأماكن نشأتهم ، وأوضاعهم الطبقية، واتجاهاتهم الحزبية، فيبدو أنها لا تمثل عناصر حاسمة في تحديد اتجاهاتهم نحو مسألة فوائد قيام الوحدة، وربما كان هذا يعود إلى أن دخل الفرد قد لا يشكل - بمفرده - عاملاً مهماً في تحديد اتجاهاته نحو مسألة كهذه. أما المكان الذي ينشأ الإنسان فيه، فقد يمارس دوراً مهماً في التأثير في أفكاره واتجاهاته في سني حياته المبكرة، إلا أن ذلك التأثير سرعان ما ينحو للتقهقر مع التقدم في العمر، والانخراط في التفاعل مع أوساط ، وبيئات، ومرجعيات متباينة.

ويوضح الجدول رقم (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠,٠٥) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة آليات دعم قضية الوحدة، مردها إلى كل من متغير (العمر، والفئة التنظيمية، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء)، إذ تميل الفروق ضمن تلك المتغيرات إلى جانب كل من الذين تبلغ أعمارهم (٤٥) عاماً فأكثر، والذين ينتمون إلى ممثلي التنظيمات السياسية، وأولئك الذين يتمثلون المرجعية القومية. ولا يظهر بالرجوع إلى الجدول نفسه وجود فروقات دالة إحصائياً في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة الآليات الداعمة للوحدة؛ تبعاً لأماكن نشأتهم، ومداخيلهم، وأوضاعهم الطبقية، ومستوياتهم التعليميةن، واتجاهاتهم الحزبية.

وباستعراض النتائج الواردة آنفاً، يتبين أن هناك إصراراً من المنتمين إلى التنظيمات السياسية على الظهور بمظهر الدعم المطلق لكل ما يتصل بقضية الوحدة من أمور، ربما مسايرة للخطاب الرسمي الذي يتبناه النظام الحاكم.

أما المستجيبون الأكبر سناً، فهم الأكثر حماساً للآليات التي قد تدعم قيام الوحدة، علها تفضي إلى التحقق الفعلي لتلك الوحدة التي شغلت - وما فتئت تشغل - مكانة كبيرة في نفوسهم. ويمكن أن ينسحب، أيضاً، على أنصار المرجعية القومية، الذين تحتم منطلقاتهم الأيديولوجية نزوعهم بهذا الصوب. أما أنصار القاعدة الإنسانية القومية، فربما كانوا ينطلقون في حماسهم لتلك الآليات من توقهم إلى تحقق الوحدة العربية، بالارتكاز إلى يقينهم بأن الوحدة هي السبيل الكفيل بإعادة الأمة العربية إلى شغل مكانها اللائق بمحاذاة الأمم الأخرى على طريق التقدم الإنساني.

وحسب الجدول رقم (٣)، فإن متغير الفئة التنظيمية هو المتغير المستقل الوحيد الذي يعزى إليه وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠,٠٥) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو العوامل المعيقة لقيام الوحدة العربية. وتميل الفروق

ضمن ذلك المتغير إلى جانب فئة المهنيين، وربما يرجع هذا إلى أن أفراد تلك الفئة هم الأكثر التصاقاً - في العادة - ببقية الشرائح الاجتماعية من أقرانهم في بقية التنظيمات المدروسة، الأمر الذي قد يجعلهم أكثر دراية بتلك العوامل المعيقة، التي يستشعر المواطن العادي أبعادها بصورة واضحة.

وأظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو القضايا العربية والإقليمية والدولية قيد الدراسة، تعزى إلى كل من متغير المرجعية الفكرية وقاعدة الانتماء، إذ تبين أن الفروق تميل إلى جانب أنصار المرجعية الشيوعية، والقاعدة الإنسانية.

وربما كان اختلاف اتجاهات أصحاب المرجعية الفكرية الشيوعية نحو القضايا العربية والإقليمية والدولية قيد الدراسة عن اتجاهات أنصار المرجعيات الفكرية الأخرى، عائد إلى طبيعة الإيديولوجية الشيوعية ذاتها التي يغلب عليها الطابع الثوري الراديكالي، والتي استحالت إلى ما يشبه النسق العقائدي الذي يفضي بمعتنقيه إلى الإنطلاق من مقولات يقينية قطعية. وعلى العكس من ذلك تماماً، قد يأتي التباين في اتجاهات الذين ينطلقون من القاعدة الإنسانية في تصنيف أنفسهم نحو القضايا المشار إليها بدافع من نزعتهم الإنسانية المتضمنة قيم التسامح والقبول بالآخر، التي ربما تنحو بهم إلى تكوين اتجاهات معتدلة مرنة.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة صيغة العلاقة بين البلدان العربية، تعزى إلى كل من متغير (الدخل، والوضع الطبقي، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء)، وتميل الفروق ضمن تلك المتغيرات إلى جانب كل من الذين يبلغ دخلهم (٥٠٠٠) دينار فأكثر، وذوي المستوى الطبقي المرتفع، والذين يتبنون الفكر القومي الديني، والذين يحتكمون إلى القاعدة القومية الدينية في تصنيف أنفسهم.

وللمرة الأولى في هذ الدراسة، يلعب متغير الدخل دوراً مهماً في تحديد اتجاهات المستجيبين، وربما تولد هذا استناداً إلى طبيعة المسألة قيد النقاش، إذ قد يأتي ميل الفروق لصالح الأفراد الأعلى دخلاً ليبرز حرص هؤلاء على دعم الصيغة الفيدرالية للوحدة، تلك الصيغة التي تتضمن إمكان محافظتهم على مكتسباتهم وامتيازاتهم التي أحرزوها على الصعيد القطري، والسماح لهم، في الوقت ذاته، الإفادة من مجالات الاستثمار وفرصه الواسعة التي يرجح أن الوحدة ستؤمنها بقيامها. وقد يدعم هذا الاستنتاج ميل الفروق، أيضاً، إلى جانب الذين يصنفون أنفسهم ضمن المستوى الطبقي المرتفع.

أما اتجاه الفروق لجهة الذين يلتزمون بالمرجعية القومية الدينية، وأولئك الذين يتخذون من تلك المرجعية قاعدة للهوية أو الانتماء، فقد يفسر انطلاقاً من قدرة الصيغة الفيدرالية للوحدة على ضمان تعايش تلاحمي بناء بين الإسلام والعروبة، مما ينسجم تماماً مع طروحات تلك المرجعية.

وأشارت النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠,٥) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة الهوية المفضلة للوحدة، تعزى إلى كل من متغير العمر، والفئة التنظيمية، والمرجعية الفكرية. وتنحو الفروق إلى جانب المبحوثين الأكبر سناً، والمنتمين إلى التنظيمات الحزبية، والذين يسترشدون بالمرجعية الاشتراكية. ومن الممكن تفسير تلك النتائج في ضوء افتراض أن كبار السن يصبحون أكثر نضوجاً وخبرة من جهة، وأشد صلابة في التمسك بآرائهم، من جهة أخرى، وأن أعضاء التنظيمات الحزبية يتبنون، عادة، توجهات أكثر وضوحاً وتبلوراً من غيرهم، بالاستناد إلى إيديولوجيات أحزابهم، وهذا سينسحب أيضاً - فيما يتعلق بمسألة هوية الوحدة - على الذين يستلهمون المرجعية الاشتراكية بوجه خاص، إذ تتخذ تلك المرجعية في الوطن العربي، كما هو معروف، من الهوية الوحدوية شعاراً مركزياً لها.

كما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة النظام السياسي الأمثل لدولة الوحدة المنشودة، تعزى إلى كل من متغير المرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء، وتتجه الفروق إلى جانب أتباع المرجعية القومية الوطنية (القطرية)، وأولئك الذين ينطلقون من القاعدة الإنسانية القومية القطرية. ومن جهة أخرى، لم تظهر النتائج أية فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين نحو كل من مسألة النظام الاقتصادي الأمثل لدولة الوحدة، ومسألة مراحل إنجازها، ومسألة الأسلوب الأفضل لتحقيقها. غير أن النتائج أظهرت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠١ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة توقيت قيام الوحدة، تعزى إلى متغيري الدخل، والمرجعية الفكرية. وتميل الفروق ضمن كل من المتغيرين المذكورين إلى جانب الذين يبلغ دخلهم (٥٠٠٠) دينار فأكثر، والذين يحتكمون إلى المرجعية الفكرية الوطنية الوسطية. وربما تستمد هذه النتيجة منطقيتها بافتراض غلبة الحسابات الاقتصادية على نظرة القطاعات الثرية، تلك النظرة التي قد تدفعهم إلى المطالبة بتسريع قيام الوحدة، أو إرجائها وفقاً لحسابات الربح والخسارة، أما أصحاب المرجعية الوطنية - التي تنحاز بصورة واضحة إلى الواقع القطري- فربما يرجحون عدم إمكان تحقيق الوحدة في المدى المنظور على الأقل.

وتبين أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠٥ر) في متوسطات استجابات المبحوثين نحو مسألة الجهة الأقدر على إنجاز الوحدة، تعزى إلى كل من متغير (الفئة التنظيمية، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء). وتميل الفروق إلى جانب كل من فئة المهنيين، وفئة الذين يستلهمون المرجعية الفكرية الاشتراكية، وفئة الذين ينطلقون من القاعدة الإنسانية لتحديد هوياتهم. إذ تبين أن أعضاء هذه الفئات يرون أن جموع العمال والفلاحين هم الأقدر على إنجاز المشروع الوحدوي، ربما استناداً إلى عمق

التواصل الوجداني أو الفعلي لأولئك الأعضاء مع القطاعات العمالية والفلاحية في المجتمع، وإدراكهم الطاقات الهائلة الكامنة في تلك الجموع، والدور الكبير الذي يمكن أن تمارسه على صعيد التغير السياسي والاجتماعي في العالم العربي.

وباستعراض النتائج الواردة فيما تقدم، التي تتناول العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المتصلة بالمستجيبين، واتجاهاتهم نحو المسائل الوحدوية قيد الدراسة، يتبين أن هناك بعض النتائج التي قد لا تنسجم مع ما ذهبت إليه بعض التحليلات التي تصدت لبحث قضايا مشابهة. فعلى سبيل المثال، تجمع الاتجاهات الماركسية على أن للطبقة التي ينتمي إليها الإنسان دوراً أساسياً في تحديد اتجاهاته الاجتماعية والسياسية (بورلاتسكي ١٩٨٥)، وهذا يتعارض بشكل سافر مع الكثير من النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، الأمر الذي قد يستدعي التساؤل حول مدى إمكان انطباق ذلك الطرح فيما يتعلق بالواقع العربي، كما قد يقتضي التعامل بحذر مع استجابات المبحوثين، ويطرح في الوقت ذاته ضرورة إجراء دراسات معمقة حول الطبقات الاجتماعية في الأردن من ناحية الفرز والتبلور، وأثر الانتماء إليها في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو القضايا السياسية المختلفة.

كذلك يجدر التوقف عند النتائج المرتبطة بالانتماءات الحزبية لأفراد عينة الدراسة، تلك النتائج التي أظهرت غياب الدور الذي ينبغي أن تلعبه تلك الانتماءات على صعيد تكوين اتجاهات أصحابها، وفقاً للطروحات العديدة التي تذهب إلى وجود أثر مهم للجماعات المرجعية التي ينتمي الفرد إليها في تحديد اتجاهاته وقيمه (Sawa & Ward 1990, Sawa & Sawa 1988) مما يستدعي استذكار واقع التشرزم والهشاشة الذي ترزح التنظيمات الحزبية في الأردن تحت وطأته.

الخلاصة والخاتمة

في ضوء افتقار الساحة الأكاديمية العربية إلى الدراسات التي حاولت استكشاف التأثيرات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المختلفة في بنية اتجاهات المواطنين العرب نحو قضية الوحدة العربية، جاءت هذه الدراسة لتعمل على استيضاح جوانب من تلك التأثيرات التي يمكن أن تتركها جملة من تلك المتغيرات المستقلة في اتجاهات ممثلي تنظيمات المجتمع المدني في الأردن نحو العديد من المحاور والأبعاد المتصلة بقضية الوحدة العربية.

وأظهرت النتائج أن هناك اختلافاً جوهرياً في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة الإيمان بقضية الوحدة العربية، يعزى لكل من متغير (الجنس، والعمل، والأصل الجغرافي، والمرجعية الفكرية، والفئة التنظيمية، وقاعدة الانتماء)، وأن هناك مثل ذلك الاختلاف نحو مسألة فوائد الوحدة، يعزى للمتغيرات الخمسة السابق ذكرها، إضافة إلى متغيري المستوى التعليمي، والتخصص الأكاديمي. كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافاً جوهرياً في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة آليات دعم قضية الوحدة، يعزى لكل من متغير (العمر، والمرجعية الفكرية، والفئة التنظيمية، وقاعدة الانتماء). وتبين أيضاً أن لمتغيري الجنس والفئة التنظيمية أثراً في إحداث اختلاف جوهري في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة العوامل العميقة للوحدة. كما أشارت النتائج إلى أن لكل من متغير (الدخل، والوضع الطبقي، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء) أثراً في تباين اتجاهات أفراد العينة تبايناً معنوياً نحو مسألة الصيغة الوحدوية الملائمة. وانفرد كل من متغيري الموجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء في إحداث اختلاف ذي دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو القضايا العربية، والإقليمية، والدولية المتصلة بقضية الوحدة.

وأبرزت النتائج أيضاً مسؤولية كل من متغير (الديانة، العمر، والمرجعية الفكرية، والفئة التنظيمية) عن إحداث اختلاف جوهري في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة الهوية المفضلة للوحدة. وهذا كان شأن كل من متغير (الأصل الجغرافي، والمرجعية الفكرية، وقاعدة الانتماء) فيما يتعلق باتجاهات المبحوثين نحو مسألة النظام السياسي الأمثل للوحدة، الذين لم تختلف اتجاهاتهم نحو مسألتي النظام الاقتصادي الأفضل للوحدة، ومراحل قيامها، تحت تأثير أي من المتغيرات المستقلة للدراسة، وفيما يتعلق باتجاهات المبحوثين نحو مسألة الأسلوب الأجدى لإنجاز الوحدة، تبين أنها لا تختلف اختلافاً معنوياً إلا بدافع من تأثير متغير الجنس. وأسهم كل من متغيري (الدخل، والمرجعية الفكرية) في إيجاد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات المبحوثين نحو مسألة توقيت قيام الوحدة، وقد كان لكل من متغير (المرجعية الفكرية، والفئة التنظيمية، وقاعدة الانتماء) إسهام مشابه فيما يتعلق باتجاهات المبحوثين نحو مسألة الجهة الأقدر على إنجاز المشروع الوحدوي العربي.

وكشفت النتائج - بوضوح - عن أن الواقع الاجتماعي القائم بكل ما فيه من معطيات ومدخلات، يلعب دوراً أساسياً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتحديد مساراتها، ربما بصورة تتعارض مع ما ذهبت إليه الأدبيات أو نتائج الدراسات السابقة التي أجريت حول قضايا مشابهة ضمن ظروف ومعطيات واقعية مختلفة، الأمر الذي تجلى - مثلاً - في انعدام تأثير الانتماء الحزبي، أو حتى الاتجاه الحربي للمبحوث في تحديد اتجاهاته نحو القضايا أو المسائل التي كانت محط اهتمام هذه الدراسة. مما يستوجب أخذ خصوصيات الواقع القائم وملابساته بعين الاعتبار عند دراسة الاتجاهات السياسية للأفراد تحت ظل ذلك الواقع، كما يقتضي، أيضاً، إجراء المزيد من الدراسات حول قضايا مشابهة، بالرجوع إلى شرائح اجتماعية مختلفة، للتحقق من صدق النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة.

الهوامـش

١ - ينظر إلى المجتمع المدني بوجه عام، بوصفه الفضاء الذي يأتلف تنظيمات تتوسط بين الدولة والأسرة، وتتشكل بصورة طوعية بقصد حماية مصالح أعضاء تلك التنظيمات، وقيمهم، وهوياتهم التي تتمتع بالاستقلالية في علاقتها مع الدولة. وتختلف رؤى المنظرين والباحثين في قضايا المجتمع المدني حول طبيعة التنظيمات التي يمكن إدراجها ضمن مضمار مفهوم المجتمع المدني، وذلك وفقاً لاختلاف منطلقاتهم النظرية والمنهجية، وتبعاً لخصوصيات الدول أو المجتمعات التي يتم تناولها بالبحث. وبأخذ التعريفات المختلفة المقدمة لذلك المفهوم، ومراعاة خصوصية الوضع الأردني، ارتأت الدراسة أن تتعامل مع هذه التنظيمات باعتبارها تنظيمات تنتمي إلى مجال المجتمع المدني.

٢ - للاطلاع على آليات استخدام هذه الطريقة الإحصائية، انظر (عودة والخليلي ١٩٨٨).

٣ - تجدر الإشارة إلى تضارب التقديرات بشأن التركيبة السكانية في الأردن، وعدم وجود بيانات رسمية منشورة حول تلك التركيبة فيما يتصل بالانتماء الديني والأصل الجغرافي للمواطنين، وذلك لاعتبارات سياسية واستراتيجية.

٤ - للوقوف على تفصيلات استجابات المبحوثين نحو كل من البنود المتعلقة بالمسائل الوحدوية المدروسة، انظر (الصوا، سليمان، ١٩٩٩ أ).

المصـادر

- **إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٠)**

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- **إسماعيل، محمد (١٩٩٥)**

«النظام العربي والنظام الشرق أوسطي». المستقبل العربي، العدد (١٩٦): ٥ - ٢٦.

- **أنسكو، ت، أ، سكوبلر، جون (١٩٧٢)**

علم النفس الاجتماعي التجريبي، ترجمة عبد الحميد صفوت، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

- **بركات ، حليم (١٩٨٤)**

المجتمع العربي المعاصر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- **بشوش، محمد (١٩٨٥)**

«الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي : مثال تونس». المستقبل العربي، العدد (٨٠) : ٢٢ - ٨٤.

- **بني هاني، عبد الرزاق، الشريدة، محمد (١٩٩٢)**

«الوحدة العربية، من وجهة نظر المثقفين العرب : دراسة استطلاعية». المستقبل العربي، العدد (١٦٤) : ٢٧ - ٣٣.

- **بورلاتسكي ، فيودور (١٩٨٥)**

أصول الفلسفة الماركسية اللينينية، موسكو، : دار التقدم.

- **الحمارنة ، مصطفى (١٩٩٥)**

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، حالة الأردن، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

- الحناشي، عبد اللطيف (١٩٨٩)

«موقف الأوساط العمالية في تونس من الوحدة». المستقبل العربي، العدد (١٠٥): ٤٣-٦٧.

- دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٧)

النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٦. الأردن : وزارة التخطيط .

- زيادية، عبد القادر (١٩٨١)

«دور الإسلام والعربية (لغة وثقافة) في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي»، ص ١١١ - ١١٨، الندورة الفكرية حول القومية العربية والإسلام، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- زريق، قسطنطين (١٩٩٤)

الأعمال الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- زكي ، رمزي (١٩٩٣)

الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، القاهرة: دار المستقبل العربي.

- الصوا، غازي ، سليمان، خالد (١٩٩٩) «أ»

«قضية الوحدة العربية: دراسة استطلاعية لاتجاهات قادة الرأي في الأردن»، مجلة جامعة دمشق، مقبول للنشر.

- الصوا، غازي ، سليمان،خالد (١٩٩٩) «ب»

«الإسلامويون والتحول الديموقراطي : دراسة إمبيريقية لحالة الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية، مقبول للنشر.

- علي، حيدر (١٩٩٦)

التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- علي، يوسف ، ماير، كاترين ، لوكير، شيري (١٩٩٧)

«المشاركة السياسية في الكويت». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٥، العدد (٤): ١١-٢٥.

- عودة، أحمد ، الخليلي، خليل (١٩٨٨)
الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية، عمان : دار الفكر.

- غصوب، مي (١٩٩١)
المرأة العربية وذكورية الأصالة، لندن : دار الساقي.

- الفانك، فهد (١٩٩٧)
«مقومات الاقتصاد الأردني». الأجنحة، العدد (٢٢١) : ص ٧٤.

- مركز الدراسات الاستراتيجية (١٩٩٧)
استطلاع للرأي حول الديموقراطية في الأردن، عمان: الجامعة الأردنية.

- نصار، علي (١٩٨٤)
«مستقبل الوطن العربي، جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية». المستقبل العربي، العدد (٨٩) : ٤ - ١٦.

- **Ajami, Fouad.** (1997)
"The Arab Inheritance". Foreign Affairs No (5): 133-148.

- **Al-Thakeb, F., and Joseph, S.** (1982)
"Islamic Fundementalism: Aprofile of Its supporters". Internationl Review of Modern Sociology Vol 12 (Jan- June): 175 - 195.

- **Himmelfarb, Samuel, and Eagly, Alice.** (1974)
Readings in Attitude Change. New York: John Wiley and Sons.

- **Munson, H.** (1988)
Islam and Revolution in the Middle East. New Haven: Yale University Press.

- **Robinson, G.** (1998)
"Defensive Democratization in Jordan". International Journal of Middle East Studies, Under Review.

-**Sawa, G. & Word, D.** (1990)
"Peer Group Influence and the Persistence of Attitude change". Damascus University Journal (24) December: 31 - 53.

-**Sawa, G.** (1999)
"Socio-demographic struture of Jordan's Population, 1979-1999: Trends and Policies", Unpublished Manuscript.

-**Sawa, S., & Sawa, G.** (1988)
"The Value Conforntation Approach to Enduring Behavior Modification", The Journal of Social Psychology 128: 2, April, 207-216.

الملاحـــــق

ملحق (١)

استبانة الدراسة

١ - البيانات الديمغرافية والاجتماعية

فيما يلي مجموعة من الأسئلة المتعلقة ببعض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين، يرجى تدوين الإجابات عنها، ووضع دائرة حول رقم الإجابة الملائمة لك.

١ - الجنس : ١ - أنثى ٢ - ذكر

٢ - العمر بالسنوات: .....

٣ - الديانة : ١ - مسلم ٢ - مسيحي ٣ - غير ذلك (حدد).....

٤ - الحالة الزواجية : ١ - أعزب ٢ - متزوج ٣ - غير ذلك (حدد).....

٥ - الخلفية الجغرافية التي نشأت فيها : ١ - مدينة ٢ - قرية ٣ - بداية ٤ - مخيم

٦ - المحافظة التي تتبع لها بلدتك الأصلية : .....

٧ - معدل دخلك الشهري بالدينار الأردني من مختلف المصادر : .....

٨ - ما تقييمك لوضعك الطبقي: ١ - عالي ٢ - متوسط ٣ - منخفض

٩ - المستوى التعليمي : ١ ثانوي فما دون ٢ - دبلوم متوسط ٣ - بكالوريوس
٤ - دبلوم عالي أو ماجستير ٥ - دكتوراه

١٠ - مجال تخصصك الأكاديمي : ١ - علوم اجتماعية أو إنسانية
٢ - علوم طبيعية أو تطبيقية
٣ - غير ذلك (حدد) .....

١١ - المرجعية الفكرية التي تلتزم بها:
١ - دينية ٢ - ليبرالية ٣ - قومية (عربية) ٤ - وطنية (وسطية)
٥ - اشتراكية ٦ - شيوعية ٧ - غير ذلك (حدد).....

١٢ - هل أنت عضو في أحد الأحزاب الأردنية؟ ١- نعم ٢ - لا

١٣ - إذا كنت تحمل عضوية أحد الأحزاب الأردنية، فما اتجاه هذا الحزب؟
١ - إسلامي ٢ - قومي ٣ - وطني (وسطي) ٤ - اشتراكي
٥ - شيوعي ٦ - غير ذلك (حدد) .....

١٤ - ما القاعدة الأساسية التي تنطلق منها في تصنيف ذاتك على صعيد الانتماء؟

١ - قاعدة الانتماء القطري ٢ - قاعدة الانتماء القومي

٣ - قاعدة الانتماء الديني ٤ - قاعدة الانتماء الإنساني

٥ - غير ذلك (حدد) .....

١٥ - فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقضية الوحدة العربية، يرجى قراءتها بتمعّن، ومن ثم وضع إشارة (√) تحت الصيغة الأكثر تعبيراً عن درجة موافقتك أو معارضتك لمضامين هذه العبارات.

	العبـــارة	موافق بشدة (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	معارض (٢)	معارض بشدة (١)
١	هناك وجود لما يسمّى بالوطن العربي					
٢	يشكل سكان الأقطار العربية أمة واحدة					
٣	الحدود السياسية بين الأقطار العربية حدود من صنيعة الاستعمار					
٤	الوحدة العربية قضية مصيرية بالنسبة لي					
٥	تروق لي فكرة مصاهرة العرب غير الأردنيين بصرف النظر عن جنسياتهم					
٦	الوحدة العربية ليست فكرة مثالية غير قابلة للتحقق					
٧	لا يعد النزوع إلى الوحدة العربية توجهاً عنصرياً					

١٦ - فيما يلي مجموعة من العبارات التي تشير إلى أن لقيام الوحدة العربية بعض المزايا والفوائد ، يرجى وضع إشارة (√) تحت الصيغة الأكثر تعبيراً عن تصورك نحو مضامين هذه العبارات

	العبـــارة	موافق بشدة (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	معارض (٢)	معارض بشدة (١)
١	يعد قيام الوحدة العربية تجسيداً فعلياً للروابط الوحدوية بين البلدان العربية: (وحدة اللغة، والدين، والثقافة، والتاريخ، والجغرافية....الخ)					
٢	الوحدة العربية سبيل مهم للتغلب على التحديات الداخلية التي تواجه الأمة العربية :(الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية .... الخ)					
٣	للوحدة العربية في حال قيامها دور محوري في مساعدة الأمة العربية على مجابهة التهديدات والأخطار الخارجية كافة.					
٤	يترتب على قيام الوحدة العربية أن يصبح الوطن العربي أحد الأقطاب الإقليمية المؤثرة في موازين القوى العالمية.					
٥	يعزز قيام الوحدة العربية إمكانية تحرير الأراضي العربية المغتصبة.					
٦	الوحدة العربية طريق رئيس للسير بالعرب نحو التقدم					

١٧ - ما الصيغة التي تراها مناسبة لتأطير شكل العلاقة بين الأقطار العربية؟ يرجى وضع إشارة (√) إزاء الإجابة التي تعبّر عن اتجاهك.

١ - غياب أي نوع من أنواع التعاون بين الأقطار العربية، حتى يتفرّغ كل منها لشؤونه الخاصة.

٢ - التعاون والتنسيق فيما بين الأقطار العربية ضمن هيئات خاصة من قبيل الجامعة العربية.

٣ - ارتباط الأقطار العربية بوحدة كونفيدرالية.

٤ - دخول الأقطار العربية في اتحاد فيدرالي يجمعها.

٥ - انخراط الأقطار العربية في وحدة اندماجية كاملة.

٦ - غير ذلك (حدد) .....

١٨ - ما الهوية التي تفضلها لدولة الوحدة - في حالة قيامها - ؟

١ - إسلامية ٢ - عربية - إسلامية

٣ - عربية ٤ - علمانية عربية

٥ - لا أؤيد قيام الوحدة العربية ٦ - محايد

٧ - غير ذلك (حدد) .....

١٩ - ما النظام السياسي الذي تفضله لدولة الوحدة العربية - في حال قيامها - ؟

١ - نظام الحزب الواحد ٤ - لا أؤيد قيام الوحدة العربية

٢ - نظام التعددية الحزبية ٥ - محايد

٣ - النظام الملكي ٦ - غير ذلك (حدد) .....

٢٠ - ما النظام الاقتصادي الأمثل لدولة الوحدة العربية - في حال قيامها - ؟

١ - النظام الرأسمالي ٤ - لا أؤيد قيام الوحدة العربية

٢ - النظام الاشتراكي ٥ - محايد.

٣ - الاقتصاد الإسلامي ٦ - غير ذلك (حدد) .....

٢١ - هل لك أن تحدد الصيغة المرحلية التي تجدها أكثر ملائمة لقيام دولة الوحدة العربية ؟

١ - فوريـــة

٢ - تدريجية، تبدأ بعملية التنسيق، وصولاً إلى صيغة وحدوية متقدمة.

٣ - تدريجيـة، تتم وفق اتحادات إقليمـية تضم أقطاراً عربيـة متجاورة، كاتحاد بلدان المغرب العربي مثلاً، وصولاً إلى الوحدة بين البلدان العربية كافة.

٤ - تدريجية، تتم على أساس اتحاد البلدان العربية ذات الأنظمة السياسية المتجانسة.

٥ - غير ذلك (حدد) .....

٢٢ - في تصورك، ما التوقيت الذي تراه معقولاً وممكناً لقيام دولة الوحدة العربية؟

١ - خلال ٢٠ سنة مثلاً

٢ - خلال ٥٠ سنة مثلاً

٣ - خلال ١٠٠ سنة مثلاً

٤ - لايمكن قيام الوحدة العربية

٥ - غير ذلك (حدد) .....

٢٣ - بتقديرك، ما الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة العربية؟

١ - الديمقراطية القائمة على اقتناع الجماهير العربية

٢ - اتفاق الحكومات العربية على إنجاز الوحدة

٣ - الثورة الشعبية

٤ - قيام حزب ثوري عربي موحد

٥ - القوة العسكرية

٦ - ترك الأمر للأجيال القادمة

٧ - غير ذلك (حدد) .....

٢٤ - برأيك، من الجهة الأقدر على إنجاز مشروع الوحدة العربية ؟

١ - المثقفون أو الانتلجنسيا

٢ - القيادات العسكرية

٣ - العمال والفلاحون

٤ - أنظمة الحكم العربية

٥ - تنظيمات المجتمع المدني

٦ - غير ذلك (حدد).....

٢٥ - إلى أي حد توافق أو تعارض إمكانية إسهام الآليات التالية في دعم قضية الوحدة العربية

	العبـــارة	موافق بشدة (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	معارض (٢)	معارض بشدة (١)
١	توحيد مناهج التعليم الأساسي في الأقطار العربية					
٢	تفعيل الجهود الثقافية التي تتناول الشأن الوحدوي العربي					
٣	توفير جملة من الحقوق للمواطنين العرب في أي قطر عربي (كحرية الإقامة، والتملك، والاستثمار)					
٤	تشجيع عملية التزاوج بين المواطنين العرب من مختلف الأقطار العربية					
٥	اعتماد النهج الديمقراطي في الأطر العربية					
٦	التبرع المادي لتمويل الفعاليات ذات التوجه الوحدوي					
٧	تنظيم مسيرات وتظاهرات تنادي بقيام الوحدة العربية					
٨	تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك					
٩	العمل على تنمية وعي الإنسان العربي بضرورات الوحدة					

٢٦ - إذا كنت ترى أن هناك عوامل أخرى - لم يرد ذكرها أعلاه - قد تسهم في إعاقة قيام الوحدة العربية، فيرجى ذكرها :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

٢٧ - ما درجة موافقتك أو معارضتك لدور العوامل التالية في إعاقة قيام الوحدة العربية

	العبـــارة	موافق بشدة (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	معارض (٢)	معارض بشدة (١)
١	ضعف إيمان الجماهير العربية بقضية الوحدة					
٢	نقص وعي الجماهير العربية بجدوى قيام الوحة					
٣	وجود النزعة الإقليمية لدى سكان بعض الأقطار العربية					
٤	تخوف الأقطار العربية الصغيرة من هيمنة الأقطار العربية الكبيرة					
٥	وجود تباينات ثقافية عميقة بين سكان الأقطار العربية					
٦	مثالية الفكر القومي العربي التقليدي					
٧	التضارب بين اتجاهات الفكر السياسي على الصعيد العربي					
٨	غياب الديمقراطية عن الساحة العربية					
٩	عدم رغبة بعض أنظمة الحكم العربية في إنجاز الوحدة					
١٠	انعكاسات وجود النفط في بعض الأقطار العربية دون غيرها					
١١	الطبقات الاجتماعية المتنفذة					
١٢	إخفاق التجارب الوحدوية العربية السابقة					
١٣	التنظيمات الإسلامية الأصولية					
١٤	تآمر بعض القوى الأجنبية					
١٥	تأثيرات وجود إسرائيل في المنطقة					

٢٨ - إذا كنت ترى أن هناك آليات أخرى - لم يرد ذكرها أعلاه - قد تسهم في دعم قضية الوحدة العربية، فيرجى ذكرها :

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....

فيما يلي عبارات تتصل ببعض القضايا العربية والدولية ذات العلاقة بقضية الوحدة العربية، يرجى وضع إشارة (√) تحت الصيغة الأكثر تعبيراً عن اتجاهك حيال مضامينها

	العبـــارة	موافق بشدة (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	معارض (٢)	معارض بشدة (١)
٢٩	تحقيق الوحدة الوطنية في كل قطر عربي شرط ضروري لقيام الوحدة العربية					
٣٠	يتعارض العمل على تعزيز الهوية الوطنية مع النزوع إلى الوحدة العربية					
٣١	ستتمكن الأقطار العربية من احتواء الآثار السلبية لأزمة الخليج على صعيد العلاقات العربية					
٣٢	تشكل التهديدات الأمريكية المستمرة بضرب العراق تهديداً للأمن القومي العربي					
٣٣	فقدت قضية الوحدة العربية بسقوط المنظومة الاشتراكية نصيراً مهماً لها					
٣٤	أسهم انهيار المنظومة الاشتراكية في زيادة وعي الأقطار العربية بضرورة السعي نحو تحقيق وحدتها					
٣٥	ستؤدي اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية المبرمة إلى استعادة الأطراف العربية المعنية كامل حقوقها					
٣٦	سيؤدي التطبيع بين إسرائيل والأقطار العربية إلى سيطرة إسرائيل على المنطقة العربية					
٣٧	هناك تناقض بين مشروع النظام الشرق أوسطي وفكرة الوحدة العربية					
٣٨	تستهدف المشاريع المتوسيطة ترسيخ تبعية الأقطار العربية للقوى الأجنبية					
٣٩	العولمة شكل جديد من أشكال الاستعمار					
٤٠	يساهم انخراط البلدان العربية في تيار العولمة في زيادة احتماليات قيام الوحدة العربية					

٤١ - إذا كان لديك أي إضافات ، أو ملاحظات ، أو تعقيبات، تتعلق بالاستبانة وبنودها، يرجى التفضل بعرضها:

١ - .....

٢ - .....

٣ - .....